وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية الأساسية
قسم الإرشاد النفسي والتوجيه التربوي

واقع التعليم المهني في محافظة ديالى ((دراسة تقويمية))

رسالة مقدمة

إلى مجلس كلية التربية الأساسية في جامعة ديالى

وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير

في التربية (أصول التربية)

من قبل الطالبة

نورا شهاب احمد

إشراف

أ.م.د حاتم جاسم عزيز

أ.م.د. معن لطيف كشكول

1434هـ

2013م

مشكلة البحث

لقد أضحى التعليم المهني ضرورة اجتماعية وحضارية خلال العصر الحديث على الرغم من أن هذا النوع من التعليم يرجع إليه الفضل في إقامة كثير من الحضارات الإنسانية العريقة، وفي بلادنا لا تزال الجهود قاصرة للارتقاء به نظرياً وتطبيقياً وقد يكون من الأجدى أن يعاد النظر في مسألة التعليم المهني على الصعيدين السياسي والاقتصادي خاصةً في ظل الاستمرار في سياسات الاعتماد على الغير، ولكي يرقى هذا النوع لابد من تسليط الضوء على أهم المشكلات والصعوبات التي تحول دون تحقيق أهدافه وغاياته والتي نتج عنها عدم تواؤم في الأطر الفنية بمستوياتها المختلفة مع المطلوب لتحقيق خطط التنمية وهذا من شأنه أن يضعنا على الخطوات الأولى نحو خلق نظام تعليمي مهني كفء وفعال ومرن مرتبط باحتياجات السوق ومتيسر للجميع مستدام وقادر على الوفاء بالتزاماته العامة نحو المجتمع. (عطوان، 2001: ص29).

إن مشكلة التعليم المهني التي كانت في الماضي موجودة في كل المستويات التعليمية تتركز في الوقت الحاضر بصورة رئيسة على المستويات الدنيا يمكن أن تعزى مشكلة البحث إلى حقيقة أن التعليم المهني في هذه المستويات يعود إلى الاستخدام الأمثل في العمل أكثر من أن تعزى إلى مضمون هذا التعليم وبنيته أو قيمته الذاتية بالمقارنة مع التعليم العام،(عباس، 1982: ص9). احتل التعليم المهني موقعاً متميزاً في السلّم التعليمي، لكونه المسؤول عن إعداد الأطر الفنية المؤهلة والرافد الأساسيّ لتزويد القطاعات المختلفة باحتياجاتها في هذه الأطر في تنفيذ خطط التنمية القومية وتحقيق إنجاز المشاريع التنموية بما يكفل تطور المجتمع وتقدمه. (زويلف وآخرون، 2004: ص15)، وشهد التعليم المهني تطوراً كبيراً في الدول النامية ولاسيما في الدول التي تتبنى مشروعاً ناهضاً سواء على المستوى الاقتصادي أو الصناعي أو على مستوى تنمية الموارد البشرية بالطاقات العلمية والعملية المتخصصة بغية الإسهام في تصاعد وتيرة التطور الاقتصادي وآفاقه المستقبلية، وبات من المؤكد أن التعليم المهني يلعب دوراً ريادياً في دفع عجلة التقدم

الحضاري إلى الأمام، ولا شك في أن أهمية التعليم لا تقتصر على الدول النامية فحسب بل أن الدول المتقدمة توليه اهتماماً كبيراً؛ إذ إنّ من المعروف أن الصناعة والتكنولوجيا الحديثة لا يمكنها إحراز تقدم من دون الاعتماد على الملاكات والطاقات الفنية الكفؤة التي تزداد الحاجة إليها باطراد في اتساق يتناسب مع حجم وتوسيع مجالات التقدم العلمي والصناعي. (المصري، 1993: ص43). إن مهام مؤسسات التعليم المهني التي حددتها وزارة التربية في العراق في دليلها لعام 1978 – 1979م هو مواكبة التطورات الفنية والمهنية الحديثة عن طريق توثيق الروابط الفنية والثقافية مع المؤسسات العلمية العربية والأجنبية. إلا أن هذا الهدف لم يتم تحقيقه بشكل فاعل بسبب الظروف التي مر بها العراق خلال الحقبة السابقة مما أدى إلى تدني واقع التعليم المهني. إن النظرة الحديثة الى التعليم بأنواعه تتبلور يوماً بعد يوم لإعادة بنائه وتنميته وفق التكنولوجيا الحديثة ومواكبة التطور الذي حصل في بلدان العالم نظراً الى ما يلعبه التعليم المهني من دور فاعل في ميادين الحياة كافة. لرفد المؤسسات كافة بالكوادر الفنية والمهنية التي تسهم في التطور والبناء نتيجة للخبرة والمهارة والمؤهلة للعمل المهني من أجل تحقيق التنمية الشاملة في العراق عموماً وفي محافظة ديالى خصوصاً. مما دفع الباحثة الى تعرف هذا الواقع الذي يسهم في بناء المؤسسات كافة، من خلال اخذ اراء الطلبة والمدرسين والمدراء لاحظت الباحثة بعض التدني مما يؤشر ضرورة إجراء هذا البحث للوقوف على واقع التعليم المهني في محافظة ديالى.

وقد أشارت العديد من المؤتمرات والندوات وتوصيات البحوث والدراسات إلى ضرورة الاستمرار بتطوير واقع التعليم المهني بحيث يواكب المستجدات العلمية الحديثة في العالم حيث ركزت وثيقة المؤشرات المستقبلية التربوية. (الجمهورية العراقية، وزارة التربية، 1990، 2000: ص21) على ضرورة بذل الجهود والاهتمام بالتعليم المهني من خلال إعادة النظر في مفردات مناهج التعليم المهني وتطويرها وجعلها أكثر ملاءمةً للاتجاهات الحديثة، كونها يسودها الجمود، حيث ليس بينها وبين المناهج العالمية أي تواصل في تبادل الأفكار والمستجدات في مجال

المعلومات والتدريب والمجال العلمي. في حين وجه مؤتمر التربية الدولي ببغداد، (الجمهورية العراقية، 1990: ص81) إلى انعدام تطوير مناهج التعليم المهني وجعلها إحدى وسائل الكشف عن قدرات الطلبة وتنميتها. أما دراسة. (عباس 1982: ص113) فإنها أكدت عدم استيعاب الحاجة التي تقتضي إجراء تغيرٍ في الكتب لمواكبة التطور. وهذا كله اكد من مشكلة البحث وأهمية الدراسة ويمكن تحديد مشكلة البحث بالاجابة عن السؤال الاتي:-

ما واقع التعليم المهني في محافظة ديالى .

<u>أهمية البحث</u>

شهد العالم تطورات علمية وتقنية متسارعة لها بالغ الأثر في مختلف جوانب الحياة وقد أدت هذه التطورات إلى اهتمام الدول بالتنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية وما تفرضه من توافر جميع الاحتياجات والأطر الفنية للحياة العصرية في مختلف مجالاتها. (شرقي،2001: ص36) فالتربية تتحمل مسؤوليات واسعة وخطيرة في تنمية الثروة البشرية التي لا غنى عنها في تحقيق التنمية الشاملة، ولكي تستطيع التربية أن تفي بالتزاماتها وتواجه احتمالات المستقبل كان لابد منها أن تضع استراتيجيات وخططاً تحدد مساراتها وفق خصائص المجتمع ومعتقداته وطبيعة ثقافته، وتطلعاته وأماله للمستقبل في نطاق فلسفة اجتماعية متكاملة ومتطورة مع تطور المجتمع للارتقاء بالحضارة المعاصرة في جوانبها المختلفة. (المالكي، 1989: ص14).

إن التربية في الوقت الحاضر تعيش عصرها الذهبي نتيجة لإستمراريتها في التجديد والتطور الذي حصل في المجتمعات المتقدمة في مختلف العلوم، فضلاً عن الأفكار النيرة والمبدعة التي اسهمت في أن تتبوأ التربية مكانة رفيعة ومنزلة عظيمة فاقت أي مرحلة من مراحل التطور الحضاري للجنس البشري؛ وذلك لأن العصر الذي نعيش فيه يختلف بشكل جوهري عن العصور السابقة من حيث سرعة التطور والتغير في المجالات المختلفة فقد أطلق علية عصر(الانفجار المعرفي وعصر

التكنولوجيا) وغير ذلك من المسميات التي توحي بكونه عصراً متميزاً يحتاج معاصروه من البشر الى تربية خاصة تلائم طبيعة التغيرات التي تحدث. (الدمرداش، 1983: ص28). إن الفرد في الوقت الحاضر بحاجة إلى التربية بشكل أكبر من أي وقت مضى والسبب يعود إلى البيئة التي أصبحت أكثر تطوراً مما كانت عليه من قبل فهي متطورة في نواحيها المادية والاجتماعية، والروحية جميعها وقد طبعت بطابع الحضارة وهذا ما جعلها أصعب مراساً وأعسر مجاراة عما كانت عليه في العصور السابقة فقد امتازت التربية في المجتمع البدائي بالبساطة وخلوها من كل تعقيد إذ كانت تتم بصورة عفوية تلقائية وذلك شيء بديهي. إذ إنها كلّما تقدم الإنسان في طريق الحضارة واتسعت بيئته وتعددت متطلباته، وكثرت مشكلاته ازدادت حاجات الإنسان للتكنولوجيا المتطورة. (سعادة، 2001: ص5).

شهدت السنوات الأخيرة مزيداً من الاهتمام بالتعليم وغدا البحث عن هذه المسألة الشغل الشاغل لمعظم أقطار العالم المتقدمة منها والسائرة في طريق النمو والأقطار النامية، لأن التعليم قد أصبح صناعة كبرى في أكثر أنحاء العالم، وهذا أمر واضح يدل على تزايد الموارد المادية التي تنفق عليه، كما أن تقدم الأمم ورقيها يقاس بما لديها من نوعية جيدة من التعليم. إذ أصبح القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها التطور الاقتصادي والصناعي في البلاد العربية التي تستثمر من خلال جميع الموارد وبخاصة الموارد البشرية. (الهيازعي، 1996: ص25)(سليم،1917: ص58) لذا آزداد اهتمام الدول بالتربية والتعليم بعد أَنْ لمست مدى تأثير هذا القطاع في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية، وماله من دور فاعل في تفجير الطاقات الكامنة للاستفادة من الموارد الطبيعية في تفعيل التطور التربوي والمهني فالمهام الرئيسة للتعليم هي الإسهام في إيجاد الظروف المواتية لمشاركة الأفراد والجماعات في حياة المجتمعات التي ينتمون إليها في إطار وضع خطة التعلم في خدمة المجتمع وجعل أعداد الأفراد لحياة العمل من المهام الأساسية لنظم التعليم لمواكبة التطورات الاقتصادية والتقدم العلمي والتكنولوجي؛ اذ يعد التعليم بصورة عامة هو المقياس لثروات الأمم والشعوب، وتقع عليه مسؤولية النهوض

بالمجتمع وإعداد أجيال لها إسهامها الإيجابي في مختلف مناحي وظروف الحياة. (الشيباني، 2000: ص2)

ويشكل التعليم المهني أساساً للحركة التربوية المعاصرة فمن خلاله يتمكن المجتمع المعاصر من تنمية موارده البشرية بما يتفق مع مطالبه وحاجاته على هيئة برامج مكثفة مخطط لها وعادةً ما تكون جزءاً من برامج التنمية الشاملة التي يحتاجها النظام التعليمي لكي يكون متكاملاً من بقية الأجزاء والعناصر المتفاعلة التي تؤثر كل منها في الآخر؛ لأن العلوم المختلفة هي جزء من النظام التعليمي العام، والتعليم المهني له أهدافه وتطبيقاته وكفاءة تقويمه منهجياً. (الخطيب، 1995: ص11) وللتعليم المهني دور جوهري في إعداد قوة عمل مؤهلة للتعامل مع الثقافة الحديثة وقادر على مواجهة التغيرات المتسارعة وانعكاساتها على طبيعة احتياجات سوق العمل من المهن والمهارات المتغيرة مما دفع الدول خاصة المتقدمة منها إلى إدخال إصلاحات جذرية في هذا القطاع من خلال برامج التعليم المهني وتجسيدها بالتعليم العالي وربطها باحتياجات سوق العمل وتأمين تجاوبه مع المتغيرات العلمية والثقافية والتحولات الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية المستجدة. (المنظمة العربية للتربية والثقافة، 1998: ص61) ويحتل التعليم المهني ضمن العملية التربوية مكاناً مهماً لأي بلد لعلاقته الوطيدة بسوق العمل ولكي يصبح للعمل دور في التعليم ونظمه مسؤولية مشتركة بين مؤسسات المجتمع كافة. (العيسوي، 1973: ص19).

كما يعد التعليم المهني أحد القنوات التعليمية التي حظيت بمكانة خاصة ودعم متواصل من المعنيين بشؤون التعليم لأجل دفعه في مسار التطور بوصفه ركناً من أركان دعم خطط برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعملية وانطلاقاً من هذا الفهم لدور التعليم المهني وأهميته تم إتباع الأسلوب العلمي في التخطيط له وعده جزءاً لا يتجزأ عن النظام التربوي والنهوض به بشكل عام من أجل رفع كفاءته وتحسين أساليبه وتجديد نظمه على أسس نابعة من الأهداف الوطنية لدوره في عملية البناء الحضاري. (عباس، 1987: ص28)(الموسوي، 993: ص64).

وقد ازداد الاهتمام بالتعليم المهني أكثر من غيره من أنواع التعليم الأخرى لارتباطه المباشر والعضوي بواقع المجتمع لأنه تقع على عاتقه مسؤولية تنفيذ وتطوير المشاريع التنموية وتحقيق التغير الاجتماعي والاقتصادي والعلمي من خلال المهارات العلمية والتطبيق التي يتصف بها خريجوه. (علي، 1998: ص83) فالتعليم المهني عطاء إنساني يحقق للأفراد والمجتمع تطويراً وارتقاءً إلى مستويات أفضل بوصفه المسؤول عن تزويد القطاعات المختلفة بالأيدي الماهرة بما يكفل تطور المجتمع وتقدمه. (عبد الرزاق، 1974: ص98).

وتتبين أهمية التعليم المهني أيضاً من خلال النظر إلى هدفه الذي ينص على تمكين الناشئة الذين أكملوا دراستهم المتوسطة والتحقوا بالتعليم المهني في تطوير شخصياتهم بجوانبها الجسمية والعقلية والخلقية والروحية وتزويدهم بالمعارف والاتجاهات والميول والخبرات والمهارات العملية والنظرية التي تؤهلهم لأداء الأعمال التي تناط بهم على وفق تخصصهم في الميدان العملي والإنتاجي ليساهموا في بناء المجتمع وإحداث التغيرات الاجتماعية والثقافية التي يطمح إلى تحقيقها. (الجمهورية العراقية، وزارة التربية،1989: ص76).

إن التنمية الاجتماعية في أي مجتمع من المجتمعات بمختلف مستوياتها وجوانبها ومنها الجانب الاقتصادي بشكل خاص يرتبط ارتباطا وثيقاً بالنظام التربوي والتعليمي وبالتعليم المهني بشكل خاص؛ لأنّ هذا النوع من التعليم يقوم بتأمين احتياجات مختلف قطاعات النشاطات الاقتصادية من قوى العمل المدربة اللازمة لها ابتداءً من العمال المهرة وانتهاءً بالمستويات العليا ويقدر نجاح هذا النوع من التعليم ليحدث التغير التنموي ويزداد معه الناتج المحلي الإجمالي للمجتمع. (أبو الذهب، 1994: ص13) وفي هذا الصدد أكدت الندوة العالمية المنعقدة حول أهمية التعليم المهني في الوطن العربي للقرن الحادي والعشرين في عمان عام (1994) أن المتغيرات الاقتصادية وانعكاساتها المباشرة على هيكل العمالة وحجم الموارد البشرية والمادية أللازم توافرها لاستمرارية التعليم المهني وقطاعات المجتمع المستفيد من مخرجاتها من خلال:-

- تنظيم دور مؤسسات التعليم المهني في تدريب وتطوير كفاءة أداء العاملين في مختلف قطاعات المجتمع وما يتناسب والاحتياطات التي تستجد.

- التأكيد على إعادة النظر في تخصصات التعليم المهني حيثما اقتضت الضرورة لمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية.

- التوسع بإنشاء مدارس متعددة التقنيات للتعليم المهني حيثما توافرت الإمكانات المطلوبة بهدف الارتقاء بالمستوى النوعي للتعليم الناجح عن تواجد الاختصاصات المتعددة والاقتصاد بالاتفاق والجهود الرامية إلى تجنب تعدد الإجراءات.

- توسيع مساهمات المؤسسات الإنتاجية في مجال التطبيق العملي للطلبة لاطلاعهم وتدريبهم على التكنولوجيا المحلية والجديدة التي غالباً ما يتعذر توفيرها في المؤسسات التعليمية.

- التوجه نحو تطوير هيكلية برامج ومناهج لأعداد الأطر التدريسية والتدريبية للتعليم المهني بما يؤمن قدرتهم على التفاعل والتعامل مع هياكل مجتمعة ومعدة من المعارف والتكنولوجيا المستمرة في التغيير والتطور وعدت إجراءات التدريب المستمر للأطر التربوية جزءاً لا يتجزأ من أعدادهم. (المجلة العربية للتعليم التقني، 1994: ص8) .

ومن الجدير بالذكر أن التعليم المهني يعد طريقاً تعليمياً غير مسدود يتيح لمن فاتته فرصة التعليم الثانوي العام الالتحاق بالجامعة أو بمعهد بقدر ما يثبت من جداره في أثناء دراسته بذلك التعليم. فالتعليم المهني يؤهل خريجيه للعمل في المهن الصناعية والزراعية والتجارية المختلفة عمالاً مهرة كل حسب تخصصه. (المنظمة العربية للتربية والثقافة، 1997: ص18) (صبيح، 1917: ص83).

والطلبة في هذه المرحلة هم من فئة الشباب وهم قوة المجتمع الحقيقية التي تدفع به إلى درجات التقدم والتطور الحضاري نظراً الى ما يتمتع به من خصائص ومواصفات متميزة وهم طاقة التجديد الأكثر تجاوباً مع التغيير والأكثر عطاءً وإنتاجا

فالدول تسعى إلى إعداد شبابها واحتضانهم وإعدادهم لمواجهة تحديات الحياة على نحو يحقق فائدة مزدوجة للمجتمع على حدٍ سواء. (سعيد، 1998: ص137).

إن بقاء نسبة كبيرة من هؤلاء الشباب خارج العملية التربوية هو بحد ذاته مشكلة وتحدٍ كبيرين للمجتمع حيث هذا لا يعني حرمانهم من إبراز حقوقهم بل حرمان المجتمع من الطاقات الشبابية الإنتاجية حيث إنّ هناك حاجة ملحة لهم لتحقيق أبعاد جديدة ترتبط بمطالب العمل والتنمية الشاملة. (سعيد، 1988: ص142) وبسبب جملة من العوامل رافقت الحصار الجائر الذي تعرض له العراق في وقت مضى خلال فترة التسعينات مما تسبب عن هدر ملموس في بعض الطاقات البشرية والمتمثلة في وجود أعداد من الراسبين والمتسربين في المراحل الدراسية كافة حيث أصبحت هذه الظاهرة من المشاكل التي تواجه نظام التربية والتعليم وقد بدأت الاهتمامات تسلط الضوء على ظاهرة الإهدار التي تعد من المشكلات المعوقة والخطيرة في قطاع التربية والتعليم بما تتضمنه من تسرب ورسوب ما له من آثار سلبية على الطالب نفسه أو أسرته أو المدرسة فحسب بل تتعدى إلى النظام التعليمي ككل فضلاً عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. (القيسي، 1988: ص13–24).

ونتيجة لتفاقم الهدر في القطاعات البشرية بمختلف المستويات فمن ليس لديهم مهارات تؤهلهم للعمل في المشاريع والبرامج التنموية وما يترتب عن ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية ونفسية ولافتقار حقل العمل إلى قوى عاملة وطنية ماهرة كان لابد من استحداث وتنويع بعض القنوات التعليمية ومنها التعليم المهني وتطويره كماً ونوعاً. (النائب، 1993: ص52).

ويلاحظ أن ظاهرة الإهدار تكون في عدة صور للرسوب والتسرب وقد عرف الرسوب بأنه (الإعادة ويعني عدم انتقال الطالب الى الصف الأعلى وإعادته الصف مرة أخرى وأسبابه هي :–

- ضعف بعض الطلبة في الدراسة والتحصيل

- افتقار المناهج إلى التشويق

- ضعف الصلة بين الأسرة والمدرسة

- استخدام معلمين أو مدرسين غير مؤهلين نفسياً ومهنياً للقيام بأعباء التدريس (أما التسرب فقد عرف بأنه ترك الطالب المدرسة قبل مرور مدة الدراسة المقررة للمرحلة) وأسباب التسرب فهي:

- ضعف الصلة بين عناصر التدريب ونقص كفايات الإدارة التربوية

- قصور الإمكانات المادية من معدات وتجهيزات

- اعتماد الأساليب القائمة على الامتحانات التعليمية

* أسباب اجتماعية تتمثل في :

- ضعف التماسك الأسري في بعض البيئات

- عدم استقرار المناخ المناسب للدراسة والانتظام فيها

* أسباب طارئة منها :-

- ما تتعرض له الدول من حروب أو حصار وعدم استقرارها مما يسبب عدم تمكين التلاميذ من الانتظام بالدراسة. (غنايم، 1990: ص56،59)

وقد بذلت جهود حثيثة بشأن دراسة واقع العملية على مستويات مختلفة حيث شكلت لجان وهيئات متخصصة وقامت دراسات وبحوث وعقدت ندوات ومؤتمرات كثيرة تسهم في مواجهة المشكلات التي تعاني منها الأنظمة التعليمية وبخاصة نظام التعليم المهني بغية الوصول إلى أفضل الصيغ لحلها بما يؤمن فاعليتها واستجابتها لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على وفق قدرات الطلبة وإمكاناتهم وميولهم والنظر في برامج التعليم المهني لتأمين احتياجاتهم التكنولوجية المستمرة. (مكتب اليونسكو الإقليمي، 1976، ص58) لذا أكد مؤتمر مديري المدارس المهنية المنعقد

في بغداد عام (1976) تأسيس وإدارة المدارس المهنية عام (1978) والمشاركة في الجهات المختصة في إعداد المدرسين والمعلمين والمدربين الذين تحتاجهم المدارس المهنية. (الجمهورية العراقية، وزارة التربية، 1985،ص3) (الجمهورية العراقية، وزارة التربية، 1979، ص5) أما توصيات المؤتمر المنعقد في دمشق عام (1978) فأكدت (وضع إستراتيجية للقوى العاملة مبنية على السياسات العامة واتجاهات التنمية وأن يتم التخطيط للتعليم المهني في ضوء هذه الإستراتيجية. (جامعة الدول العربية، 1978: ص23).

وجاءت توصيات المؤتمر المنعقد في بغداد عام(1979). (دراسة مستلزمات الدراسة والتدريب في الدراسة المهنية وسبل تطوير وتوفير المواد الأولية اللازمة لعمليات التدريب خلال العطلة الصيفية).(الجمهورية العراقية، وزارة التربية، 1979: ص5).

أما ورقة العمل المقدمة إلى وزارة التربية عام(1985) فأكدت أهمية تطوير أسلوب التعاون والتنسيق بين المؤسسات التعليمية بينها وبين القطاع الإنتاجي لزيادة فاعلية العلاقة والتفاعل بين مؤسسات التعليم المهني وقطاعات المجتمع المستفيدة من مخرجاتها وربطه بقطاعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. (الجمهورية العراقية، وزارة التربية، 1985: ص23) وتضمن المؤتمر الدولي المنعقد في بغداد عام (1981) إعداد الكوادر المهنية المدربة الماهرة والمؤهلة لتلبية متطلبات تنفيذ المشاريع لمختلف أنواعها التي تتفق والتطورات، وركز على تعزيز مكانة التعليم المهني من بين فروع التعليم العام وتأدية مهماته بالصيغ المطلوبة ورفع قدراته العلمية والعملية لرفد خطط التنمية القومية بالكوادر المؤهلة والمدربة لتشارك في بناء القاعدة الصناعية والزراعية العريقة. (الجمهورية العراقية، وزارة التربية، 1981: ص387).

أما توصيات المؤتمر المنعقد في بغداد عام(1982) فمنها المناهج والبرامج التدريبية بحيث تكون دقيقة في تحديد الحاجة وتحقيق نتائج ايجابية بتخريج كادر

كفءٍ وقادر على أداء المهمات وتحقيق التوازن في إعداد الكادر الفني بحيث لا يكون هناك توسع في اختصاص على حساب اختصاص آخر وكذلك التأكيد على إجراء دراسات ميدانية موسعة حول واقع الإدارة المدرسية في المدارس المهنية. (الجمهورية العراقية،1982، ص10) وتضمنت توصيات المركز القومي للبحوث المنعقد في تونس عام(1986). (التوسيع في التعليم المهني في المرحلة الثانوية واستكمال متطلبات هرم القوى العاملة وتحقيق التوازن فيه). (حساوي، 1986: ص28).

أما بخصوص توصيات المؤتمر المنعقد في بغداد (1986) فأكدت قيام المعلمين والمدرسين بتحقيق الموازنة بين الجانب النظري والجانب العملي التطبيقي بتنفيذ المناهج الدراسية على أن تسير الكتب المنهجية في هذا الاتجاه. (الجمهورية العراقية، 1986: ص7).

ويبين المؤتمر النوعي لمديري المدارس المهنية المنعقد في بغداد عام (1987) على (جعل طلبة المدارس المهنية أكثر تعلقاً بالتحصيل العلمي ومشاركة المنظمات الجماهيرية والشعبية في توعية الطلبة بأهمية التعليم المهني وربط التربية بالتنمية. (الجمهورية العراقية،1987: ص752).

أما المؤتمر النوعي المنعقد في بغداد عام (1988) فأوصى بضرورة توفير الأبنية التي تتطلبها مواصفات المدرسة المهنية وتحويل الأبنية غير الملائمة لجعلها أكثر ملاءمة لمتطلبات المدرسة المهنية. (الجمهورية العراقية، 1988: ص6).

أشار المؤتمر المنعقد في بغداد عام (1989) على أنَّ التعليم المهني شرط أساسيّ لدعم البنية المعقدة للحضارة الحديثة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وينبغي إعطاء التعليم المهني درجة عالية من الأولويات في الخطط الوطنية للتنمية. (الاتحاد العربي للتعليم التقني، 1993: ص49).

وأشارت وثيقة المؤشرات المستقبلية المسيرة التربوية في العراق خلال المدة (1990– 2000) إلى الاهتمام بالتعليم المهني من خلال إعادة النظر في مفردات

مناهج التعليم المهني وجعلها أكثر ملاءمة للاتجاهات الحديثة بالتركيز على الجوانب العملية التطبيقية التي تساعد على اكتساب الطلبة مهارات فنية عملية لاستكمال توافر المستلزمات التدريبية الإنتاجية والحقول التي تواكب الحاصل في العلوم الفنية والمهنية وتطوير المتوافر فيها وجعلها مجالات صالحة للإعداد والتدريب المهني ووسيلة لربط العلوم بالعمل والتدريب والإنتاج. (الجمهورية العراقية،1999: ص21).

وأشار مؤتمر القاهرة عام(1967) الى تحسين إنتاجية التعليم المهني من حيث تطوير مناهجه الدراسية وطرقه بما يعود على هذا التعليم من فوائد في النواحي المهنية والفنية والتربوية التعليمية والاقتصادية لرفع مستوى الإنتاجية والإتقان. (جامعة الدول العربية، 1967: ص32).

كما أشار المؤتمر الإقليمي الثالث لوزراء التربية والوزراء المسؤولين عن التخطيط في الدول العربية الذي عقد في مراكش عام (1970) لمعالجته جوانب التعليم المهني في البلاد العربية وخاصة ما يتعلق منها بالمناهج الدراسية وتقويمها وتطويرها وإقراره التوصيات بشأنها. (اليونسكو، 1970: ص43).

أما توصيات المؤتمر التربوي التاسع في العراق (1983) فقد أكدت على المعوقات والسلبيات التي مازالت تعيق عملية تطوير المناهج الدراسية للتعليم المهني وضرورة إزالتها. (الجمهورية العراقية، وزارة التربية، 2000: ص11).

وأكد مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية عام (1993) خضوع المناهج الدراسية للتعليم المهني دورياً للتقويم والتطوير بهدف تلبيتها للاحتياجات المرحلية أو المستقبلية لسوق العمل بمختلف القطاعات الحكومية المختلفة. (الاتحاد العربي للتعليم التقني، 1993: ص66).

أما توصيات المؤتمر النوعي في بغداد عام (1992) قد أكدت (تكثيف الجهود في مجال رصد الظواهر السلوكية المنحرفة لدى الطلبة ومعرفة أسبابها وسبل معالجتها). (أبو الذهب، 1992: ص7).

وأوصت ندوة النهوض التربوي عام (1992– 1993) (بتعزيز المكانة المرموقة للتعليم المهني والأساليب الكفيلة بتطوير وتأهيل الطلبة عملياً وعلمياً للمساهمة في دفع عجلة التعليم ورفع كفاية الإدارة التعليمية للتعليم المهني بما يتفق مع متطلبات العصر). (البزاز، 1995: ص39).

وأشار المؤتمر المنعقد في الجزائر عام (1996) الى (رفع التعليم المهني مرتبة متقدمة في سلم أولويات السياسات التعليمية وإدخال التجديدات التربوية عليه). (المجلة العربية للتعليم التقني، 1997: ص11).

وبخصوص توجيه الندوة العربية في صنعاء عام (1997) في مجال مناهج التعليم المهني فإنها أكدت أحكام الربط بين المناهج وبيئة العمل والحرص على معايشتها وتلبية احتياجات التنمية والحرص على عامل المرونة لمواكبة متطلبات المستقبل واهتمت أيضاً (ببرامج إعداد الهيئات التدريسية والتربية بما يؤمن قدرتهم على التفاعل مع هياكل مجتمعة ومعقدة من المعارض والثقافات المستمرة في التطوير والتغيير). (الحيلة، 1997: ص14،16).

أما المؤتمر العالمي الثاني المنعقد في سيئول عام (1995) فأكد ضرورة (الاهتمام بالتعليم المهني المستمر مدى الحياة). (مكتب اليونسكو، 1995: ص2).

وبجانب ما ذكر سابقاً فقد أجريت بعض الدراسات والبحوث مشخصة وجود بعض المشكلات والصعوبات في مجال التعليم المهني مما يحتم وضع حلول لها ليساير بقية مسارات التعليم الأخرى.

ويلاحظ من خلال استعراض المؤتمرات والندوات التي سبق ذكرها أنها أكدت ما يأتي:–

1– ضرورة تشخيص الصعوبات والمشكلات في مجال التعليم المهني ووضع الحلول المطلوبة لها.

2– التركيز على الاهتمام ببرامج إعداد الهيئات التدريسية علمياً وتقنياً.

3- العمل على رفع التعليم المهني موقعاً متقدماً في سلم أولويات السياسات التعليمية.

4- التأكيد على ضرورة إعادة النظرَ في المناهج واستكمال توافير المستلزمات التدريبية.

5- اعطاء الأبنية المدرسية الأهمية المطلوبة لتكون ملائمة لمتطلبات ومواصفات المدرسة المهنية .

ويعزز ذلك ما توصلت إليه الدراسات والبحوث في مجال التعليم المهني المتمثلة بـ:-

1- ضرورة الاهتمام بالعلاقة بين إدارة المدرسة والحلقات الإدارية. (الجمهورية العراقية، وزارة التربية، 1988: ص12)

2- الاهتمام بالتدريبات العملية وجعلها محوراً أساسياً لبناء المناهج. (جميل، 1982، ص70)

3- العمل على تقويم كفاءة أعضاء هيئة التدريس. (عباس،1987، ص82)

4- التأكيد على بناء ورش لاستيعاب الطلبة. (جميل،1982،ص71)

5- الاهتمام بالمناهج الدراسية وضرورة تقويمها باستمرار. (الشرع،1981، ص16)

6- ضرورة أن تكون علاقات مدير المدرسة مع الطلاب مبنية على الاحترام والتقدير وتوثيق العلاقة بين الطالب والمدرس. (الناصر،1917: ص9)

7- الاهتمام بوضع الأسئلة الإمتحانية واعتماد مبدأ تكوين اللجان لوضع الأسئلة. (محمد، 1983، ص5)

8- تكثيف الزيارات الميدانية للمسؤولين والاختصاصيين التربويين.(الجمهورية العراقية، وزارة التربية، 1988: ص11)

أهداف البحث

1- تعرف المعوقات التي تواجه التعليم المهني في محافظة ديالى.

2- هل هناك فروق ذات دلاله احصائية في اجابات المدرسين وفقاً لمتغيري. (مدة الخدمة، المؤهل العلمي).

3- تعرف واقع التعليم المهني في محافظة ديالى.

حدود البحث

يتحدد البحث الحالي بمدرسي المدارس المهنية في محافظة ديالى:-

1- الحدود العلمية :- التعليم المهني

2- الحدود الزمانية 2013/2012:-

3- الحدود المكانية :- مدارس التعليم المهني في محافظة ديالى

تحديد المصطلحات

أ-**1- التعليم:** عرفه (الخوالدة، 2003) "التعليم هو الذي يصل بالمعلم وليس بالمتعلم ويعني تنظيم البيئة التعليمية واتخاذ الإجراءات وتحديد الشروط التي من شأنها تسهيل عملية التعلم على التلاميذ". (الخوالدة، 2003: ص19).

2- وعرفه (عايش وآخرون،2009) "هو مجهود شخص لمعونة آخر على التعليم أو هو نقل المعلومات من المعلم إلى المتعلم بقصد إكسابه المعرفة". (عايش وآخرون،2009: ص238).

3- ويعرفه (محمد، السيد، 2011) "مجموعة الاستراتيجيات والأساليب التي يتم من خلالها تنمية المعلومات والمهارات والاتجاهات عند الفرد أو مجموعة من

الأفراد سواء كان ذلك بشكل مقصود أو غير مقصود بواسطة الفرد نفسه أو غيره، والتعليم بهذا المعنى أوسع نطاقاً من التدريب وأكثر شمولاً". (محمد، السيد، 2011: ص207).

ب- 1-التعليم المهني : يعرفه (صلاح، 1962) "بأنه عملية تهدف إلى إعداد القوى البشرية العاملة المدربة في مستوياتها المختلفة من الكفاية والمهارة والثقافة والمعرفة مع ربط هذه الأهداف المهنية بالأهداف التربوية العامة التي تعني بتكوين المواطن الصالح ذي الشخصية المتكاملة الجوانب". (عبد الجوادة، 1962: ص25)

2- أما التعريف المعتمد عربياً ودولياً:- فهو جميع أشكال ومستويات العملية التعليمية التي تتضمن فضلاً عن المعارف العامة دراسة التكنولوجيا والعلوم المتصلة بها واكتساب المهارات العملية والدرايات والمواقف المتصلة بممارسة المهنة في شتى قطاعات الحيات الاقتصادية والاجتماعية بهدف إعداد يد عاملة شبه ماهرة أو ماهرة ويتم ذلك في الثانويات والمدارس والمراكز المهنية. (قضايا التعليم،1979: ص10).

3- أما التعليم المهني بمعناه الشامل/ فهو كل تدريب موجه لإعداد الفرد للعمل في مهنة معينة، أو لرفع كفايته في المهنة التي يمارسها، سواء كان العنصر الغالب في هذا التعليم والتدريب نظرياً وعملياً، وسواء تم التعليم والتدريب بشكل تفرغ كلي أو جزئي وبصورة متواصلة ومنقطعة على نمط الدراسات النهارية العادية أو المسائية أو بالمراسلة. (قضايا التعليم، 1979: ص86).

-وعرفته الجمعية المهنية الأمريكية " نقلا عن رسالة الخليج العربي على أنه التعليم الذي صمم لتطوير المهارات والقدرات والمعارف والاتجاهات وعادات العمل وتقبله لدى العمال حتى يدخلوا باب العمل والنجاح فيه على أساس إنتاجي مستمر". (رسالة الخليج العربي،1986، ص199).

4- ويعرفه (فلاته، 1994) بقوله "ذلك التعليم النظامي الذي يتضمن الإعداد التربوي والتوجيه السلوكي فضلاً عن اكتساب المهارات والقدرات المهنية التي تقوم به مؤسسات نظامية. (فلاته، 1994: ص23).

5- وعرفه (الخطيب، 1995) قائلاً "هو نمط من التعليم النظامي الذي يتضمن الإعداد التربوي والحساب والمهارات اليدوية والمعرفية والمهنية والذي تقوم به مؤسسات تعليمية نظامية بمستوى الدراسة الثانوية لغرض إعداد كوادر فنية في مختلف الاختصاصات الصناعية والتجارية والزراعية بعد فترة أمدها(3) سنوات تعقب مرحلة التعليم المتوسط". (الخطيب،1995: ص50).

-وتعريف اليونسكو للتعليم المهني/ "بأنه التعليم الذي يعنى بالجوانب المختلفة من العملية التعليمية التي تتضمن فضلاً عن التعليم العام دراسة العلوم التقنية وما شابهها والحصول على المهارات العملية والاتجاهات والقيم والمعرفة المتعلقة بالمهن في قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة". (الحيلة، 1998: ص22)

التعريف الإجرائي للباحثة/ هو الدرجة التي يحصل عليها مدرسي المدارس المهنية عن واقع التعليم المهني.

1- التقويم: يعرفه (إبراهيم، 1991) "هو عملية تحليل العملية التعليمية وتفسيرها بقصد إصدار القرار لتبيت أو تعديل أو تطوير هذا الواقع التربوي. (إبراهيم، 1991: ص22).

2- وعرفه (الشبلي، 2000) "انه جميع العمليات المنظمة التي تتعامل مع عناصر المنهج والبرنامج لتحديد جدواها وبيان موقع القوة والضعف فيها لتطويرها أو مساعدة متخذ القرار للحكم بشأنها". (الشبلي، 2000: ص141).

3- وعرفه (السيد، 2001) بقوله " هو عملية يتم من خلالها الحكم على قيمة أو صنع قرار ينتج من ملاحظات متنوعة وخلفية القائم بعملية التقويم". (محمد السيد، 2001: ص284)

4-ويعرفه (العيسوي، 2003) بقوله "عملية وزن وتقدير ومتابعة حكم ". (العيسوي، 2003: ص16).

أما التعريف الإجرائي للتقويم/ فهو عملية جمع وتطبيق وتحليل وتفسير البيانات، أو هو معلومات كمية، أو كيفية عن ظاهرة أو سلوك أو موقف بقصد استخدامها في إصدار حكم أو قرار.

ملخص البحث

ازداد اهتمام المجتمعات بالتربية والتعليم بعد أن لمست مدى تأثير هذا القطاع على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية وما له من دور فاعل في تغيير واقعها وتطويرها وتفجير طاقاتها الكامنة، والاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية فيها.

لقد أصبح التعليم المهني أحد العناصر الرئيسة في التقدم العلمي والبناء الحضاري الجديد، وذلك لأن هذا العصر هو عصر العلم والتكنولوجيا الذي تتبارى فيه المكتشفات العلمية بصورة لم يسبق لها مثيل، كما أن التعليم وثيق الصلة بالحياة وسوق العمل والعمالة بما يوفره من الملاكات البشرية المتدربة لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع. فضلاً عن اهتمامه بتطوير جوانب شخصية الطالب كافة فإنه يركز على أهمية تنمية الميول والمهارات وربط الجوانب النظرية بالجوانب العملية. مما يمكنهم من الانخراط بالعمل في مجالات الإنتاج فضلاً عن تهيئة فرص مواصلة الدراسة الجامعية لهم.

ومع ذلك فإن التعليم المهني لا يزال يحتاج إلى المزيد من الدراسات المعمقة المبنية على الأسس العلمية الرصينة، وهذا ما أكدته الدراسات والبحوث والندوات والمؤتمرات العلمية والتربوية، فقد أظهرت الكثير من جوانب الضعف والقصور في جوانب التعليم المهني كافة ودعت إلى ضرورة اتخاذ إجراءات علمية لتطوير واقع التعليم المهني بكافة جوانبه. باعتباره المصدر الأساسيَّ للتغيير والتطوير.

ويعد البحث الحالي محاولة متواضعة للكشف عن الاهداف الآتية:

1- تعرف واقع التعليم المهني في محافظة ديالى.

2- هل هناك فروق فردية ذات دلالة إحصائية في إجابات المدرسين وفقاً لمتغير (المؤهل العلمي، ومدة الخدمة) حول واقع التعليم المهني في محافظة ديالى

3- تعرف المعوقات التي تواجه التعليم المهني